

Distr.: Limited
15 May 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثالثة والعشرون

فيينا، ١٢-١٦ أيار/مايو ٢٠١٤

مشروع التقرير

المقررة: جانيت موانغي (كينيا)

إضافة

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

١- نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، خلال جلساتها الخامسة والسادسة والسابعة، في ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، في البند ٥ من جدول الأعمال، الذي جاء نصه على النحو التالي:

"توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية:

"(أ) التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها وتنفيذها؛

"(ب) التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها؛

"(ج) التصديق على الصكوك الدولية لمنع الإرهاب ومكافحته وتنفيذها؛

"(د) مسائل أخرى تتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛



"(هـ) أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخصوصاً أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات."

٢- وكان معروضاً على اللجنة للنظر في البند ٥ الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد (E/CN.15/2014/3)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب (E/CN.15/2014/4)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن أنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/2014/13)؛

(د) مذكرة من الأمين العام يحيل فيها تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (E/CN.15/2014/18)؛

(هـ) مذكرة من الأمين العام عن ترشيح أعضاء مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (E/CN.15/2014/18/Add.1).

٣- وألقى كلمة استهلاكية كل من رئيس قسم دعم المؤتمرات التابع للفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، ورئيس الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية، ومدير شعبة شؤون المعاهدات.

٤- وتكلم المراقب عن اليونان (نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وكذلك ليختنشتاين)، وممثلو كولومبيا وبيلاروس والجزائر وتايلند وإندونيسيا وسويسرا والصين والنرويج والمكسيك والبرازيل وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية وكرواتيا وتايلند والصين ونيجيريا. وتكلم أيضاً المراقبون عن الجمهورية الدومينيكية وأفغانستان ورومانيا وكندا وأذربيجان ومصر والمغرب وكازاخستان وأرمينيا وإكوادور. وألقى كلمة أيضاً المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة. كما تكلم المراقبون عن المنظمة الدولية للهجرة، ومعهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني (نيابة عن معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية)، ومعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

ألف - المداوولات

١ - التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبرتوكولاتها وتنفيذها

أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في تيسير التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذها

٥ - تناولت المناقشات في إطار البند ٥ (أ) من جدول الأعمال أهمية تصديق كل دول العالم على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبرتوكولاتها وتنفيذها تنفيذاً تاماً بغرض القضاء على الملاذات الآمنة للمجرمين. وفي هذا الصدد، أعرب العديد من المتكلمين عن تقديرهم للمساعدة التقنية التي يقدمها المكتب والأدوات التي وضعها.

٦ - وناقش عدة متكلمين التحديات التي تطرحها الأشكال المختلفة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية وضرورة المضي قدماً في تحليلها ومواجهتها، بما يشمل صورها الجديدة مثل الجريمة السيبرانية، وتزيف السلع الاستهلاكية، والاتجار بالممتلكات الثقافية، والاتجار بالأدوية المغشوشة، والجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والغابات، بالإضافة إلى التعدين غير المشروع. ولاستيعاب مثل هذه الأشكال المتنوعة والمستجدة من الجريمة المنظمة، شدّد العديد من المتكلمين على ضرورة اعتماد استراتيجيات شاملة. كما أشاروا إلى الصلة القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

٧ - وأشار عدة متكلمين إلى أنه لم يتم بعد استغلال إمكانات اتفاقية الجريمة المنظمة بشكل كامل، وإلى أن من الضروري تقييم تنفيذها ورصده. وفي هذا السياق، أعرب عدة متكلمين عن أملهم في أن يحقق مؤتمر الأطراف في دورته السابعة تقدماً فيما يتعلق بإعداد آلية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية والبرتوكولات الملحق بها. وأشار بعض المتكلمين إلى أن المسائل المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني وتمويل الآلية لم تُعالج بعد.

٢ - التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها

أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تيسير التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها

٨ - فيما يتعلق باتفاقية مكافحة الفساد، أشار عدة متكلمين إلى أن الفساد عقبة تعترض التنمية وتحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدّد العديد منهم على أن الاتفاقية أداة فعّالة وشاملة لمحاربة الفساد. وأبرز متكلمون تجاربهم الإيجابية فيما يتعلق بآلية استعراض تنفيذ

الاتفاقية، ورحبوا بالمناقشة المقبلة بشأن ضمان بقاء الآلية فعالة وشفافة وناجعة التكلفة، مع ضمان احترام السيادة، وطابعها الحكومي الدولي.

٩- وأبلغ المتكلمون عن الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية، ومنها اعتماد تشريعات واستراتيجيات وطنية وخطط عمل جديدة وتنفيذها، علاوة على إنشاء هيئات متخصصة وتعزيز التنسيق المؤسسي. وشدد عدة متكلمين على أهمية التعاون الدولي الفعال واسترداد الموجودات.

٣- التصديق على الصكوك الدولية لمنع الإرهاب ومكافحته وتنفيذها

١٠- أعرب عدة متكلمين عن تقديرهم لأعمال فرع منع الإرهاب التابع للمكتب، وشجعوا المكتب على مواصلة تزويد الدول الأعضاء بأنشطة لبناء القدرات في مجال المساعدة التقنية بهدف تعزيز نظم العدالة الجنائية الوطنية لمنع الإرهاب والتصدي له.

١١- وشدد عدد من المتكلمين على ضرورة التوسع في تقديم المساعدة التقنية في مجالات مواضيعية، مثل تمويل الإرهاب واستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية والجرائم الإرهابية ذات الصلة بالنقل، وكذلك في مجالي التعاون الدولي ومساعدة ضحايا الإرهاب. وأعرب عن تأييد لمواصلة المكتب تعزيز التعاون مع الكيانات المشاركة في فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب. ودُعيت البلدان المانحة إلى زيادة مساهماتها المالية المقدمة إلى المكتب.

٤- مسائل أخرى تتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية

١٢- أبرز المتكلمون ضرورة تعزيز المؤسسات والمبادرات الوطنية الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وكذلك الإرهاب. وأشار إلى المساهمات القيّمة لمؤسسات المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية في العمل على منع الجريمة وتعزيز نظم العدالة الجنائية الوطنية.

١٣- وأعرب أحد المتكلمين عن تقديره للمساعدة التقنية التي يقدمها المكتب في مجال مكافحة القرصنة وشجّع المكتب على مواصلة جهوده والتنسيق مع القوى الفاعلة ذات الصلة، مثل المنظمة البحرية الدولية وفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

٥ - أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخصوصاً أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

١٤ - جرى التأكيد على أهمية مساهمات المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وضروب التعاون التي أسهمت بها في حلقة العمل الخاصة بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية وكذلك في أعمال المكتب.

١٥ - وأشار إلى أهمية ما تجريه تلك المعاهد من بحوث بشأن العدالة الجنائية في تحسين فهم الاتجاهات العالمية وفي إدارة نظم العدالة الجنائية في مختلف أرجاء العالم.

١٦ - وأعرب عن التقدير لبرامج التعليم والتدريب والمساعدة التقنية، التي تضطلع بها تلك المعاهد والتي تساهم في تحسين ممارسات العدالة الجنائية الوطنية وتدعم تطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأعرب عن الترحيب بمشاركة تلك المعاهد في وضع جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

باء - الإجراء المتخذ

١٧ - قرّرت اللجنة في جلستها السابعة المعقودة في ١٥ أيار/مايو أن تحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مذكرة من الأمين العام يحيل فيها تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (E/CN.15/2014/18)، الذي أُعدَّ عملاً بالقرار الذي اتخذته مجلس أمناء المعهد، في اجتماعه المعقود في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، من أجل أن يُبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق اللجنة، عن عمله وفقاً للفقرة ٣ (هـ) من المادة ٤ من النظام الأساسي للمعهد (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٩).

١٨ - وفي الجلسة ذاتها، أوصت اللجنة بالإجماع بما يلي: إعادة تعيين ستوارت بيج (أستراليا) وتعيين كارلوس كاستريسانا (إسبانيا)، ومحمد حنزاب (قطر)، وخويل أنطونيو إيرنانديس غارسيا (المكسيك) في مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.